

## الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة الأول من أيار الذي يصادف عيد العمال العالمي

عشية عيد العمال العالمي:

- المشاركة النسوية في سوق العمل لا زالت منخفضة وبطالة المتعلمات الأكثر ارتفاعاً.
- نسبة البطالة في قطاع غزة 30.3% وفي الضفة الغربية 20.3%.
- ازدياد مستويات التشاؤم بشأن الوضع الاقتصادي، وارتفاع معدلات الإعالة الاقتصادية
- أكثر من نصف المستخدمين بأجر في القطاع الخاص لا يتمتعون بالحقوق التي أقرتها المنظمات الدولية

أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بياناً صحفياً بمناسبة الأول من أيار الذي يصادف عيد العمال العالمي، حيث يطل علينا الأول من أيار الذي يصادف يوم العمل العالمي في ظروف بالغة التعقيد من الناحية الاقتصادية، إذ أن الاقتصاد الفلسطيني في حالة حصار دولي إضيف إلى الحصار الإسرائيلي وانسداد الأفق في إيجاد مصادر بديلة في أسواق العمل العربية. وفي هذه الأثناء تعاني السلطة الوطنية الفلسطينية من ضيق مالي شديد بسبب الظروف الصعبة والحصار. فالعاملون في القطاع العام لم يتلقوا رواتبهم منذ شهرين، والبطالة مرتفعة بالإضافة إلى ضيق الظروف المعيشية وفرص الانفراج الاقتصادي على المدى المنظور.

هذه الصورة المتشائمة تجلت في التراجع الواضح الذي أبداه أصحاب المنشآت في تفاؤلهم بتحسن الأوضاع على المدى القصير والمتوسط في مجالات التشغيل وتوفير المواد الخام وأكثر من ذلك على مستوى التسويق.

وأشار الإحصاء الفلسطيني أن هذا الوضع الخطير لم يكن وليد اللحظة أو الأيام القليلة الماضية، حيث شهدت الأراضي الفلسطينية منذ الثامن والعشرين من أيلول من عام 2000 فصلاً جديداً من فصول المعاناة التي ما زالت مستمرة منذ قرن. فقد تدهورت حالة الاستقرار النسبي التي مر بها الشعب الفلسطيني منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، وإذا بأزمة أصعب مما سبق حل به، وتعطل كل ما سبق من معاهدات. ومن أصعب مظاهر المعاناة التي شهدتها الفترة الأخيرة بناء جدار الضم والتوسع وإغلاق المدن الرئيسية. وقد تأثر بتلك الأزمة بشكل مباشر العاملين الفلسطينيين الذين كانوا يعملون في إسرائيل والمستوطنات عشية انتفاضة الأقصى، والذين كانوا يشكلون خمس العاملين الفلسطينيين، وبالتالي أثر ذلك على العاملين بالقطاع الخاص المحلي من جراء فقدان الواردات والمدخولات التي كانت ترد من قطاع العمل في إسرائيل والمستوطنات. ودخل سوق العمل الفلسطيني منذ أيلول 2000 أزمة حادة ومستمرة لغاية الآن.

وفيما يلي أبرز الحقائق الإحصائية حول سوق العمل في الأراضي الفلسطينية كما أعلنها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

### 4 أفراد مشاركين في القوى العاملة من بين كل 10 أفراد

تعتبر المشاركة في القوى العاملة مؤشراً أساسياً لمدى نشاط سوق العمل وفاعليته في توفير فرص العمل. فقد أشارت نتائج مسح القوى العاملة إلى انخفاض نسبة المشاركة إلى 40.7% من إجمالي القوة البشرية (الأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر) في العام 2005، أي أصبح من بين كل 10 أفراد أعمارهم 15 سنة فأكثر 4 أفراد مشاركين في القوى العاملة، بعد أن وصلت نسبة المشاركة إلى 43.6% في العام، 2000.

من جانب آخر، بلغت نسبة المشاركة في العام 2005 في الضفة الغربية 42.9% مقابل 36.7% في قطاع غزة. وعلى مستوى الجنس مازالت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة متدنية مقارنة مع الرجال، حيث بلغت نسبة مشاركة النساء 13.4% (15.8% في الضفة الغربية، و9.0% في قطاع غزة)، مقابل 67.6% للرجال (69.5% في الضفة الغربية، و63.9% في قطاع غزة). ويقدر عدد المشاركين في القوى العاملة بحوالي 827 ألف شخص بواقع 568 ألفاً في الضفة الغربية و259 ألفاً في قطاع غزة.

#### أكثر من خمس المشاركين في القوى العاملة عاطلين عن العمل

تنقسم القوى العاملة إلى فئتين، الفئة الأولى هم العاملون، والثانية العاطلون عن العمل. كما يصنف العاملون إلى عمالة تامة وعمالة محدودة، وقد وصلت نسبة العاملين في الأراضي الفلسطينية من إجمالي المشاركين في القوى العاملة إلى 76.5% منهم 8.6% يصنفون عمالة محدودة (بطالة مقنعة).

وبهذا نجد أن نسبة العاطلين عن العمل من بين المشاركين في القوى العاملة في العام 2005 تصل إلى 23.5% أي أكثر من خمس المشاركين في القوى العاملة، بواقع 20.3% في الضفة الغربية و30.3% في قطاع غزة. كما وصلت نسبة البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة إلى 22.3% مقابل 23.7% من بين الرجال. ويقدر عدد العاطلين عن العمل بحوالي 194 ألف شخص، بواقع 115 ألفاً في الضفة الغربية و79 ألفاً في قطاع غزة. وتعتبر نسبة العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية أعلى من مثيلاتها في الدول المجاورة، حيث تصل نسبة البطالة في الأردن إلى 12.5% وفي إسرائيل إلى 10.4%.

#### احتلت محافظة الخليل النسبة الأعلى للبطالة في الضفة الغربية ودير البلح في قطاع غزة

في العام 2005، احتلت محافظة الخليل النسبة الأعلى للبطالة والتي وصلت فيها النسبة إلى 26.1%، يليها محافظة جنين بنسبة 25.3%. بينما كانت أدنى نسبة للبطالة في الضفة الغربية في محافظة أريحا والأغوار (13.2%) ومحافظة بيت لحم (13.5%). أما في قطاع غزة، فاحتلت محافظة دير البلح النسبة الأعلى للبطالة بنسبة 35.1%، يليها محافظة شمال غزة 33.6%. بينما كانت أدنى نسبة للبطالة في قطاع غزة في محافظة غزة بنسبة 26.8%.

#### 633 ألف عامل في الأراضي الفلسطينية

قُدِّر عدد العاملين (رجال ونساء) من الأراضي الفلسطينية في العام 2005 بحوالي 633 ألف عامل، بواقع 453 ألفاً من الضفة الغربية، و180 ألفاً من قطاع غزة. كما يقدر عدد النساء العاملات بحوالي 105 آلاف امرأة عاملة، بواقع 85 ألفاً من الضفة الغربية، و20 ألفاً من قطاع غزة. ويقدر عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات من الضفة الغربية بحوالي 35 ألف عامل يحملون بطاقة فلسطينية، و28 ألف عامل يحملون بطاقة إسرائيلية أو جواز سفر أجنبي، مقابل أقل من ألف شخص من قطاع غزة عملوا في إسرائيل والمستوطنات، بعد أن كان عدد العاملين عشية الانتفاضة (الربع الثالث 2000) يصل إلى 146 ألف عامل بواقع 116 ألفاً من الضفة الغربية و30 ألفاً من قطاع غزة.

وصلت نسبة العاملين بأجر 59.5% من إجمالي العاملين، بواقع 56.4% في الضفة الغربية و67.1% في قطاع غزة، بعد أن كانت تصل إلى 67.6% عشية الانتفاضة، بواقع 66.2% في الضفة الغربية و71.0% في قطاع غزة. مقابل ذلك ارتفعت نسبة العاملين لحسابهم الخاص من 18.1% في الربع الثالث 2000 إلى 26.1% في العام 2005.

من جانب آخر، كان قطاع الخدمات (يشمل الصحة والتعليم والإدارة العامة) المشغل الأساسي للعاملين خلال العام 2005، حيث وصلت نسبة العاملين في هذا القطاع إلى 34.4%، بواقع 49.5% من بين العاملين في قطاع غزة، و31.5% في الضفة الغربية (لا تشمل العاملين في إسرائيل والمستوطنات)، بينما كان قطاع البناء والتشييد القطاع الأساسي للعاملين في إسرائيل والمستوطنات حيث تصل نسبة العاملين فيه إلى 41.9%. ويأتي قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بعد قطاع الخدمات بصفته مشغلاً للعاملين في سوق العمل المحلي، حيث تصل النسبة إلى 20.8% من بين العاملين في الضفة الغربية و16.3% في قطاع غزة. ويأتي قطاع التجارة قطاع الزراعة والصيد، حيث يشغل 17.1% من بين العاملين في الضفة الغربية، و11.7% في قطاع غزة.

كان للقطاع العام دوراً أساسياً في التقليل من حدة الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني خلال سنوات الانتفاضة، فقد استوعب القطاع العام خلال السنوات الأربع الأخيرة حوالي 26 ألف شخص ليصل العدد إلى حوالي 141 ألف موظف في القطاع العام منهم 72 ألفاً في الضفة الغربية و69 ألفاً في قطاع غزة. وفي العام 2005 أصبح العاملون في القطاع العام يشكلون 23.0% من إجمالي العاملين، بواقع 16.9% في الضفة الغربية و38.1% في قطاع غزة، بعد أن كانت نسبتهم 17.4% عشية الانتفاضة.

## 69.2 شيكلم متوسط الأجر الؤومى للمستخءمىن بأجر فى القطار المحلى

وصل معدل الأجر الؤومى فى العام 2005 إلى 73.7 شىكل للمستخءمىن فى القطار المحلى فى الضفة الغربىة مقابل 61.9 شىكل فى قطار غزة، و 127 شىكل للعاملىن فى اسرائىل والمستوطنات. أما على صعىء ساعات العمل، فقد بلغ متوسط ساعات العمل الاسبوعىة للعاملىن فى الضفة الغربىة 42.5 ساعة مقابل 41.2 ساعة فى قطار غزة و 44.7 ساعة للعاملىن فى اسرائىل والمستوطنات.

## 300 ألف خرىج من التعلىم العالى والتدرىب المهنى فى الأراضى الفلسطينىة فى نهایة 2005

تشىر نئائج مسح ظروف خرىجى التعلىم العالى والتدرىب المهنى الذى نفذه الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى فى الفئرة الواقعة ما بىن كانون أول 2005 إلى كانون ثانى 2006، إلى أن عدد الأشخاص الملتحقىن بالتعلىم فى نهایة العام 2005 من بىن الأفراد (15 سنة فأكثر) یقدر بحوالى 473 ألف شىخس ىمئلون ما نسبته 22.8% من مجموع الأفراد (15 سنة فأكثر) بواقع 292 ألف فى الضفة الغربىة و 181 ألف فى قطار غزة. وتمثل الإنائ الملتحقات بالتعلىم 48.7% من إجمالى الملتحقىن بالتعلىم. كما أظهرت النئائج أن عدد الأفراد الخرىجىن (15 سنة فأكثر) خلال نفس الفئرة بلغ حوالى 300 ألف شىخس، ىمئلون 14.5% من إجمالى السكان (15 سنة فأكثر).

## أعلى معدل للبطالة بىن الخرىجىن سىجل لخرىجى التدرىب/التعلىم المهنى (34.8%).

أشارت نئائج مسح ظروف خرىجى التعلىم العالى والتدرىب المهنى إلى أن أعلى معدل للمشاركة فى القوى العاملة من بىن الأفراد الخرىجىن (15 سنة فأكثر) فى الأراضى الفلسطينىة سىجلت للأفراد الذىن ىحملون شهادة بكالورىوس فأعلى، حیث وصلت النسبة إلى 89.2%، بواقع 88.2% فى الضفة الغربىة و 90.7% فى قطار غزة. كما أشارت نئائج المسح إلى أن أعلى معدل للبطالة للأفراد الخرىجىن (15 سنة فأكثر) سىجلت للأفراد الذىن ىحملون شهادة تعلىم/تدرىب مهنى 34.8% بواقع 30.9% فى الضفة الغربىة و 41.2%

في قطاع غزة. في حين سجل أدنى معدل للبطالة بين الأفراد الذين يحملون شهادة بكالوريوس فأعلى (22.1%) بواقع 18.1% في الضفة الغربية 27.9% في قطاع غزة.

57.3% من الخريجين الذين لا يعملون ومستعدين للعمل سجلوا في مكاتب العمل التابعة لوزارة العمل وما زالوا في انتظار العمل، مقابل 12.9% سجلوا وحصلوا على عمل، و29.8% لم يسجلوا في مكاتب العمل. ويعود السبب الرئيسي إلى أن 31.6% منهم لا يعرف عن وجود تلك المكاتب والسبب الذي يليه اعتبارهم ان فرص العمل التي توفرها غير مناسبة حيث وصلت النسبة إلى 26.4%.

#### ارتفاع في نسبة الإعاقة الاقتصادية

ارتفعت نسبة الإعاقة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية من 4.8 في الربع الثالث من عام 2000 إلى 6.2 في الربع الأول 2006 أي بمعدل ارتفاع 29.1% ما بين الربع الثالث 2000 والربع الأول 2006، حيث ارتفعت من 4.3 إلى 5.4 في الضفة الغربية بمعدل ارتفاع 25.6%، وارتفعت بشكل كبير في قطاع غزة من 5.9 إلى 8.4 بمعدل ارتفاع 42.4%.

#### معظم المستخدمين يعملون في ظروف عمل غير مطابقة للمواصفات العالمية

بينت النتائج ان أكثر من نصف المستخدمين بأجر في القطاع الخاص لا تتوفر لديهم وسائل السلامة المهنية العامة الأساسية، فقد اظهر 60.5% منهم انه لا يتوفر لديهم مخارج طوارئ، وأن 31% لا يتوفر لديهم صندوق إسعاف أولى أو طفايات حريق. كما تشير النتائج الى ان 65% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص لا يتوفر لديهم تأمين ضد إصابات العمل و62% لا يتوفر لديهم تأمين صحي. في المقابل 55.4% من المستخدمين بأجر في القطاع العام لا يتوفر لديهم مخارج طوارئ، وأن 18.1% لا يتوفر لديهم صندوق إسعاف أولى و15.8% لا تتوفر لديهم طفايات حريق.

#### أكثر من نصف المستخدمين في القطاع الخاص لا يتمتعون بحقوقهم التي أقرتها المنظمات الدولية

تشير النتائج إلى أن 56.3% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص لا يحصلون على إجازات سنوية مدفوعة الأجر، و52.3% لا يحصلون على إجازات مرضية مدفوعة الأجر، و56.0% لا يحصلون على إجازات طارئة مدفوعة. كما تشير النتائج إلى أن 18.3% لا تدفع رواتبهم بانتظام.

#### تدني المشاركة في النقابات العمالية والمهنية

أشارت النتائج إلى أن 68.6% من العاملين لا ينتسبون إلى نقابات عمالية/ مهنية، حيث أفاد 13.3% منهم أن السبب يعود لعدم انطباق شروط الانتساب للنقابة، و79.3% كانوا غير راغبين بالانتساب.